

رحلة الإمارات إلى عضوية مجلس الأمن خطوة بخطوة



«الشارقة:» الخليج

انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجمعة، دولة الإمارات عضواً غير دائم في مجلس الأمن، حيث حصلت على 179 صوتاً من أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، «رعاه الله»: «انتخاب دولة الامارات لعضوية مجلس الأمن للفترة 2022-2023، يعكس دبلوماسيتها النشطة.. وموقعها الدولي ونموذجها التنموي المتميز، كل الشكر لفريق الدبلوماسية الإماراتي بقيادة الشيخ عبدالله بن زايد. ونتطلع لفترة عضوية فاعلة وإيجابية ونشطة في مجلس الأمن الدولي».

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن فوز دولة الإمارات، بعضوية مجلس الأمن الدولي يجسد ثقة العالم في السياسة الإماراتية.

وقال سموه عبر حسابه في «تويتر» إن «انتخاب دولة الإمارات اليوم لعضوية مجلس الأمن الدولي للفترة من 2022-2023.. يجسد ثقة العالم في السياسة الإماراتية، وكفاءة منظومتها الدبلوماسية وفعاليتها..وانطلاقاً من المبادئ

والقيم التي تأسست عليها، ستواصل الإمارات مسؤوليتها من أجل ترسيخ السلام والتعاون والتنمية على الساحة الدولية».

وغرد الفريق سموّ الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، كاتباً عبر «تويتر»: «مبروك للإمارات وقيادتها وشعبها والعالم».

الإعلان الرسمي للترشح

بتاريخ 29 / 9 / 2020 أعلنت الإمارات العربية المتحدة رسمياً ترشحها وانطلاق حملتها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2022 – 2023، وذلك في بيان أمام المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أدلى به سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي.

وقال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان آنذاك: «ستواصل بلادي بنفس الخطى والمبادئ التي تأسست عليها جهودها في صون السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع أعضاء المجلس».

وأضاف: «إننا ندرك حجم المسؤولية المترتبة على عضويتنا ومقدار التحديات التي تواجه المجلس ونؤكد أن بلادي ستعمل بعزم وإصرار لمعالجة القضايا الهامة للدول، مسترشدين في ذلك بفهمنا للأزمات وبخبرتنا في المنطقة العربية وعلاقاتنا الوثيقة مع الدول وستواصل بلادي الدعوة لإشراك المنظمات الإقليمية في بلورة حلول دائمة للأزمات ونعتمد على دعمكم لنتمكن من تحقيق هذه الغايات».

تزكية

وحصلت الإمارات على تزكية جامعة الدول العربية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ لهذا الترشيح. وانضمت دولة الإمارات إلى منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في ديسمبر 1971، كما سبق لها أن كانت عضواً في مجلس الأمن في الفترة 1986 – 1987.

أقوى باتحادنا

وركزت حملة الدولة لعضوية مجلس الأمن، التي انطلقت تحت شعار «أقوى باتحادنا»، على جهود تعزيز الشمولية وتحفيز الابتكار وبناء القدرة على الصمود وتأمين السلام.

وقالت السفيرة لانا نسبية المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة، آنذاك، إن «العمل في مجلس الأمن مسؤولية كبيرة وخلال العضوية في مجلس الأمن؛ فإن دولة الإمارات ستكون شريكاً بنّاءً في مواجهة التحديات الهامة».

وأضافت: «لقد أثبتت جائحة كوفيد-19 مرة أخرى أنه في عالمنا المترابط حالياً، لن يصبح أي عضو في مجتمعنا الدولي آمناً، ما لم يصبح الجميع في أمان، ولذلك فإن دولة الإمارات على استعداد للقيام بدورها في هذا الصدد من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز التسامح ومكافحة التطرف والإرهاب، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وإعطاء الأولوية للإغاثة الإنسانية ومعالجة الأزمات الصحية العالمية إلى جانب تسخير إمكانيات الابتكار لخدمة السلام، كما ستعمل دولة الإمارات بشكل حثيث لمساعدة مجلس الأمن على مواجهة هذه التحديات الهامة خلال السنوات المقبلة».

وفي حوار لها مع وكالة الأنباء الإماراتية أمس الخميس، قالت لانا زكي نسبية إن «الإمارات العربية المتحدة دولة ديناميكية في المنطقة، تتطلع إلى المستقبل وتسعى لبناء جسور مع المجتمع الدولي، كما تقوم بدور قيادي في مجال

العمل الإنساني وتعتبر مركزاً عالمياً للاقتصاد والتجارة والابتكار».

وأضافت: «إنه بالرغم من اختلاف عالمنا اليوم عما كان عليه في الفترة 1986-1987، عندما كانت دولة الإمارات تشغل عضوية مجلس الأمن لأول مرة في تاريخها، إلا أننا ما زلنا نؤمن بأن أفضل وسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين هي وقوف المجتمع الدولي معاً، ووضع العمل المتعدد الأطراف في صلب جهودنا، لذلك فإن شعار حملتنا يدور حول...» مفهوم نحن «أقوى باتحادنا».

وأوضحت أن «التعاون يعتبر أحد القيم المتأصلة في تاريخ دولة الإمارات منذ تأسيسها وقد سعت دائماً للعمل مع الشركاء لإيجاد حلول مفيدة لمجتمعنا الإنساني»، مؤكدة أن «الانضمام لمجلس الأمن وهو الجهاز المسؤول في الأمم المتحدة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، يعتبر فرصة كبيرة لتنفيذ مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين على أعلى مستويات العمل المتعدد الأطراف من أجل معالجة أهم القضايا العالمية».

وحول رؤيتها لدور دولة الإمارات في مجلس الأمن.. أكدت لانا زكي نسبة أنه «رغم أن دولة الإمارات ستشغل مقعد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وكذلك ستمثل الصوت العربي، إلا أنها ملتزمة أيضاً بالاستماع لشواغل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأخذ بوجهات نظرهم في الاعتبار، والأهم من ذلك هو أن الدولة تتطلع لإدخال منظور جديد إلى مجلس الأمن يعتمد على فهمها للآزمات المتعددة المدرجة بجدول أعمال المجلس وعلى تجربتها في منطقة الشرق الأوسط وعلى إيمانها العميق بقوة الدبلوماسية».

القضايا التي ستركز عليها الإمارات

وحول القضايا التي ستركز عليها دولة الإمارات خلال عضويتها في مجلس الأمن، أوضحت أنه «رغم أن جدول أعمال مجلس الأمن يتأثر بشدة بالتطورات المستجدة في العالم، إلا أن هناك سلسلة من التحديات العابرة للحدود الوطنية التي تتطلب اتخاذ إجراءات مشتركة للتغلب عليها ونحن نؤمن بأن دولة الإمارات مؤهلة جيداً للمساعدة في إيجاد حلول...» للعديد من التحديات سواء الناشئة أو العابرة للحدود

وأضافت أنه «على سبيل المثال يعتبر تغير المناخ أحد التحديات التي تقوض السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول التي تعاني بالفعل من نزاعات أو التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وباعتبار دولة الإمارات من كبار الدول المنتجة للهيدروكربون والتي ركزت على تنوع مصادر الطاقة؛ فإنها تؤمن بقدرتها في المساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السبل العملية لمواجهة العلاقة السببية بين تغير المناخ وانعدام الأمن بما في ذلك، من خلال تشجيع المجلس على اتباع نهج أكثر استباقي في مواجهة التهديدات الناشئة وتأييد استخدام عمليات حفظ السلام لمصادر الطاقة المتجددة».

وتابعت: «كما تخطط دولة الإمارات إلى وضع حلول للعديد من التحديات الجسيمة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين وتعزيز التسامح ومكافحة التطرف والإرهاب وإيلاء الأهمية لأعمال الإغاثة الإنسانية ومعالجة الآزمات الصحية العالمية والأوبئة والاستفادة من إمكانيات الابتكار في تحقيق السلم، كما أنها ملتزمة بالعمل مع أعضاء المجلس الآخرين للتشجيع على التوصل لتوافق آراء حول هذه القضايا المهمة وإيجاد حلول وسط لها».

وأكدت أن «دولة الإمارات مستمرة في الاسترشاد بمبادئ السياسة الخارجية التي وضعها الآباء المؤسسون، وقد ساهمت مسيرة دولة الإمارات المباركة في الالتزام بتعزيز الحوار والدبلوماسية والإيمان بأهمية الاستقرار والشمولية والازدهار في تحقيق السلم والأمن الدوليين مشيرة إلى أنه وفقاً لهذه المبادئ تقوم سياسة دولة الإمارات الخارجية على

«الالتزام بدعم المبادرات التنموية والإنسانية وتعزيز العلاقات مع الدول في جميع أنحاء العالم

وقالت: «لكون دولة الإمارات تتطلع دوماً نحو المستقبل، فإن سياستها الخارجية تعتمد على الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا والابتكار، لإيمانها بأن فوائدها تعم الجميع ولا تقتصر على فئة قليلة، وكل ذلك ينبع من إيمان دولة الإمارات العميق بأن تحسين جودة حياة الشعوب حالياً ومستقبلاً سيمنحنا القدرة على مواجهة وتقليل التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، ففي نهاية الأمر هناك دور يتعين على كافة الدول القيام به من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودولة الإمارات ملتزمة بقوة بالاضطلاع بدورها إلى جانب المجتمع الدولي».

وأضافت: «كعضو في مجلس الأمن ستحرص دولة الإمارات ضمن أولويات السياسة الخارجية على دفع رؤيتها الاستراتيجية نحو تحقيق منطقة مستقرة وآمنة إلى جانب تعزيز شراكاتها مع الدول من كافة أنحاء العالم، وهذه هي المرة الثانية في تاريخ الدولة التي ستشغل فيها أحد المقاعد العشرة المنتخبة في مجلس الأمن؛ حيث مضى أكثر من 30 عاماً على آخر مرة كانت فيها الدولة ضمن أعضاء المجلس، لذلك فإن عضوية دولة الإمارات هذه المرة ستكون بمثابة «فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة كل جيل